

# ممنوع من الوصول

تقرير احصائي خاص حول انتهاكات قوات الاحتلال  
الإسرائيلي في المنطقة مقيدة الوصول براً خلال النصف الأول  
من العام 2019

استهداف العاملين وممتلكاتهم في المنطقة مقيدة  
الوصول براً

استهداف المشاركين في التجمعات السلمية

اعتقال المواطنين الفلسطينيين

التوغلات وتخريب أراضي المواطنين

## مقدمة

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكاتها الجسيمة والمنظمة تجاه المواطنين وممتلكاتهم في المناطق مقيدة الوصول برأ، خلال النصف الأول من العام 2019، لا سيما تجاه المشاركين في مسيرات العودة الكبرى على امتداد السياج الشرقي والشمالى لقطاع غزة.

وتتنوع أشكال انتهاكات قوات الاحتلال تجاه المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم على امتداد السياج الفاصل، حيث تقصف بالفدائف المدفعية وتفتح نيران أسلحتها الرشاشة تجاه العاملين في المنشآت الصناعية والزراعية من مزارعين ورعاة أغنام وصائدي عصافير وجامعي حجارة وحديد وبلاستيك "الخردة"، فتوقع بهم الأذى الجسدي، وتحرمهم من مزاوله أعمالهم. وتستهدف المشاركين في المسيرات السلمية؛ لا سيما مسيرات العودة الكبرى، فتوقع في صفوفهم القتلى والجرحى. كما تعتقل المواطنين ممن تصل إليهم قواتها، فتحجزهم لفترات مختلفة وتعدي عليهم بالضرب جسدياً وتوجه لهم الإهانات اللفظية وتحط من كرامتهم الإنسانية. هذا وتتوغل الآليات العسكرية وتجرف الأراضي والمنشآت الزراعية والصناعية وتدمرها، وترش الأراضي الزراعية بالقرب من السياج الفاصل بالمواد الكيماوية، ما يلحق أضراراً فادحة ويتسبب في فقدان آلاف الفلسطينيين لمصادر رزقهم .

تتعرض تلك الانتهاكات بشكل مباشر على حياة المدنيين الفلسطينيين في تلك المناطق، وبالأخص على المستوى المعيشي، حيث يختبر العاملون في المناطق التي تصنفها قوات الاحتلال الإسرائيلي بالمنطقة المقيدة الوصول برأ، ضرباً مختلفاً من أشكال المعاناة، ما أجبر السكّان على تغيير أنماط السكن والعمل، تحديداً لدى المزارعين الذين لجأوا إلى زراعة أراضيهم بمحاصيل لا تحتاج للرعاية المتواصلة، عوضاً عن زراعة المحاصيل المعمّرة التي يكتنف الحفاظ عليها الكثير من المخاطر.

يأتي هذا التقرير في سياق عمل مركز الميزان لحقوق الإنسان على تعزيز وحماية حقوق الإنسان واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ورصد الانتهاكات وتوثيقها والعمل على الحد منها وصولاً إلى وقفها، ومحاسبة مقترفيها .

وبالرغم من أن مركز الميزان يرفض أن تكون اتفاقية أوسلو مرجعاً صالحاً لتنظيم العلاقة بين السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وقوات الاحتلال الإسرائيلي، وإصراره على أن قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان هما المرجعان الرئيسيان لتنظيم العلاقة بين الطرفين؛ فإنه وفي هذا التقرير يهدف إلى الكشف عن أنماط الانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال، والتي تسجّل كخرقات للاتفاقيات المذكورة وانتهاكات جسيمة بحق قواعد القانون الدولي، واضعاً المجتمع الدولي والأطراف السامية الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 أمام مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية.

## يُقدّم التقرير

## الإحصائي نبذة عامة

## حول واقع المنطقة

## مقيدة الوصول برأ

## موضحاً أبرز أنماط

## الانتهاكات التي

## ترتكبها قوات

## الاحتلال لقواعد

## القانون الدولي

## لحقوق الإنسان

## والقانون الدولي

## الإنساني بالأرقام.

## توطئة:

حول تسمية المنطقة مقيدة الوصول، استعمل بدايةً مصطلح (Buffer zone) أو المنطقة العازلة، لوصف هذه المنطقة، ثم جرى الاتفاق على تسميتها بالمنطقة مقيدة الوصول (Access Restricted Areas)، حيث يرمز لها بالاختصار (ARA)، ويحظى هذا المصطلح بإجماع المنظمات والوكالات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان المحلية العاملة في قطاع غزة.

لقد رسم سياج قطاع غزة بشكله الحالي وفق خط الهدنة في أعقاب احتلال فلسطين وإقامة "إسرائيل" في العام 1948، خلال محادثات وقف إطلاق النار في جزيرة رودس بين الدول العربية المتحاربة (مصر، والأردن، وسوريا، ولبنان من جهة، وسلطات الاحتلال الإسرائيلي) في العام 1949، حيث يفصل ذلك السياج القطاع عن الأراضي الفلسطينية المحتلة شمالاً وشرقاً. هذا ويحد القطاع من الجهة الجنوبية سياج حدودي يفصلها عن جمهورية مصر العربية.

ويطلق على السياج الفاصل تسميات مختلفة أشهرها: السياج الأمني، أو الجدار الفاصل، أو السلك، أو "الحدود"<sup>1</sup>. ويتكون من ثلاث شرائح متوازية من الأسلاك الشائكة، تسير بشكل غير منتظم، تبعد عن بعضها البعض بضعة أمتار، ويمس أحد الشرائح تيار كهربائي، ويضاف إليها جدار أسمنتي شمال بيت لاهيا وبيت حانون. وتقيم قوات الاحتلال بوابات حديدية، صغيرة وكبيرة، تستخدم لتوغل الآليات العسكرية والقوات الراجلة داخل أراضي المواطنين. كما تقيم تلك القوات مجموعة من المواقع العسكرية وأعداد كبيرة من نقاط المراقبة في محيط السياج.

في أعقاب انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الثانية العام 2000، فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلي العديد من العراقيل أمام نشاط المواطنين الفلسطينيين على امتداد السياج الفاصل مع قطاع غزة، لا سيما العاملين في القطاع الزراعي والصناعي. وفي أعقاب تنفيذها خطة الفصل أحادي الجانب مع القطاع بتاريخ 2005/9/12، وإعادة انتشار قوات الاحتلال الإسرائيلي حول القطاع، شددت الأخيرة من تلك العراقيل، وفي العام 2008، ألقت طائرات الاحتلال الإسرائيلي منشورات ورقية، عشرات المرات، على جميع محافظات قطاع غزة، حذرت فيها المواطنين الفلسطينيين من الاقتراب من السياج الفاصل لمسافة (300) متراً، وهدّدت أن كل من يقترب يعرض حياته للخطر. هذا وأرقت تلك المنشورات بخارطة توضّح المنطقة المحظورة على المواطنين الفلسطينيين على امتداد السياج الشرقي والشمال للقطاع.

وبالممارسة على أرض الواقع، عمدت قوات الاحتلال إلى فرض منطقة مقيدة الوصول لمسافة تصل في بعض المناطق إلى (1500) متر على امتداد السياج الفاصل للقطاع والبالغ طوله 62 كم، حيث قامت باستهداف وتجريف الأراضي الزراعية ومختلف المنشآت المدنية السكنية والصناعية والزراعية في نطاق (500) متراً بنسبة 100%، فيما جرّفتها في نطاق (1000) متر بنسبة تصل إلى 75%. وتمثّل الأراضي في هذه المناطق ما نسبته 35% من إجمالي مساحة الأراضي المزروعة في قطاع غزة و15% من إجمالي مساحة القطاع.

وفي معرض محاولاتها فرض المناطق مقيدة الوصول، تستهدف قوات الاحتلال العاملين في القطاعات الصناعية والزراعية وصاندي العصافير ورعاة الأغنام وجامعي الحديد والحجارة، وذلك بالقصف الصاروخي أو المدفعي تجاه منشآتهم، أو إطلاق النار وإيقاع القتلى والمصابين في صفوفهم، أو اعتقال من تصل إليه قواتها لفترات زمنية مختلفة. كما تتوغل الآليات العسكرية مصحوبة بالجرافات وتقوم بتدمير منشآت المواطنين وتجرفها.

ويكشف توثيق مركز الميزان لحقوق الإنسان، حتى تاريخ إصدار التقرير، إلى أن جملة الانتهاكات التي تتفّدها قوات الاحتلال بحق السكان المدنيين عموماً في المنطقة المقيدة الوصول، تشكل أنماطاً منظمة ومتكررة وليس مجرد أعمال فردية. وتشير جملة تلك الأنماط إلى تعمّد تلك القوات إفقار السكان وتهجيرهم قسرياً من منازلهم وأراضيهم، عبر تدمير البنية الصناعية والزراعية للمنطقة وحرمان الأسر من مصادر رزقها.

ويأتي فرض المنطقة مقيدة الوصول في سياق محاولة قوات الاحتلال التنصّل من مسؤوليتها كقوة ملزمة بحماية السكان وعدم استهدافهم أو تدمير ممتلكاتهم وتمكينهم من مزاوله أعمالهم، والتجاهل أن القطاع هو جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما يتعارض إقامتها مع القانون الدولي الإنساني، حيث ينتهك فرضها الحق في عمل المواطنين، والحق في التنقل والحركة، ومجمل حقوق الإنسان التي أقرتها القوانين والأعراف الدولية.

تنص الفقرة (2) من المادة (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية للعام 1966، على أن "لجميع الشعوب سعيًا وراء أهدافها الخاصة التصرف الحر بثروتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولي، ولا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة".

<sup>1</sup> تسميات يطلقها السكان والخبراء على خط التحديد الفاصل المرسم في العام 1948، شرق وشمال قطاع غزة.

261	استهداف العاملين وممتلكاتهم
183	استهداف الاحتجاجات السلمية
30	حوادث الاعتقال
27	توغلات

56	أعداد المعتقلين
15	منهم أطفال
32	أعداد القتلى
10	منهم أطفال
1	منهم نساء
3610	أعداد المصابين
1205	منهم أطفال
168	منهم نساء

الممتلكات المتضررة في المنطقة مقيدة الوصول براً خلال النصف الأول لعام 2019	
1	عدد المنازل السكنية
6	عدد المركبات
2	منشآت عامة، تجارية، صناعية

## انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة مقيدة الوصول براً في قطاع غزة

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكاتها خلال النصف الأول من العام 2019، تجاه المواطنين الفلسطينيين؛ لا سيما العاملين في القطاع الزراعي، على امتداد السياج الفاصل لقطاع غزة. وتركزت جملة تلك الانتهاكات في أربعة أنماط رئيسية هي:

أولاً: استهداف العاملين وممتلكاتهم في المنطقة مقيدة الوصول براً.

ثانياً: استهداف المشاركين في التجمعات السلمية.

ثالثاً: اعتقال المواطنين الفلسطينيين.

رابعاً: التوغلات وتخريب أراضي المواطنين.

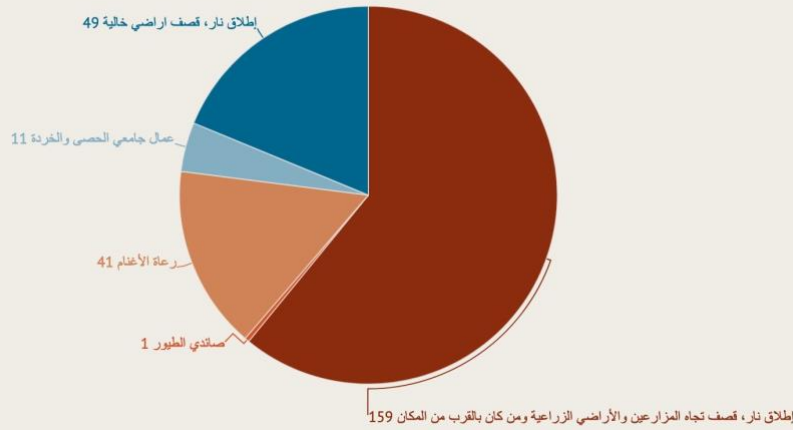
في هذا السياق، وثق مركز الميزان لحقوق الإنسان، خلال فترة التقرير، (628) انتهاكاً بحق المواطنين الفلسطينيين في المنطقة مقيدة الوصول براً. ويوضح الجدول الأول أعداد الأحداث الناتجة عن أبرز أنماط الانتهاكات، كما يوضح الجدول الثاني أعداد الضحايا جزاء جميع انتهاكات قوات الاحتلال خلال فترة التقرير، في حين يوضح الجدول الثالث حصيلة الأضرار التي لحقت في الممتلكات العامة والخاصة.



## أولاً: استهداف العاملين وممتلكاتهم في المنطقة مقيدة الوصول براً

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، خلال النصف الأول من العام 2019، استهداف العاملين الفلسطينيين وممتلكاتهم على امتداد السياج الشمالي والشرقي لقطاع غزة، في مخالفة واضحة لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ويقوم جنود الاحتلال باستهداف العاملين في القطاعات الزراعية والصناعية المتواجدين في محيط السياج الفاصل؛ لا سيما المزارعين وصاندي الطيور ورعاة الأغنام وجامعي الحطب والمواد الخردة (الحديد والبلاستيك)، وذلك باستخدام مختلف أنواع الأسلحة الرشاشة والثقيلة؛ بما فيها القذائف المدفعية والصاروخية وإطلاق النار المباشر من قبل أبراج المراقبة والآليات العسكرية؛ فتوقع الخسائر البشرية والمادية في صفوفهم، وترغمهم في أغلب الأوقات على التوقف عن استكمال أعمالهم، ما يتسبب في أكثر الأوقات بفقدانهم مصادر رزقهم.



وقد شكّلت تلك الانتهاكات نمطاً منظماً تتبعه قوات الاحتلال في سياق تعاملها مع العاملين الفلسطينيين على امتداد السياج الفاصل مع قطاع غزة. فتحرم تلك القوات العاملين من الاستفادة من الثروة الطبيعية في أراضيهم، وتدفعهم للتعطّل الإجباري عن العمل، حيث تصل نسبة الأراضي في المنطقة المقيدة الوصول إلى 15% من المساحة الإجمالية للقطاع.

من بينهم إصابات نساء	من بينهم إصابات أطفال	عدد الإصابات	عدد الحوادث	الفئة
1	0	2	159	إطلاق نار، قصف تجاه المزارعين والأراضي الزراعية ومن كان بالقرب من المكان
0	0	0	1	صاندي الطيور
0	0	1	41	رعاة الأغنام
0	1	5	11	عمال جامعي الحصى والخردة
1	2	7	49	إطلاق نار، قصف أراضي خالية
2	3	15	261	الإجمالي

توزيع اعتداءات قوات الاحتلال في المنطقة مقيدة الوصول براً بحسب الفئة.

وتكشف أعداد الانتهاكات التي تمكن مركز الميزان لحقوق الإنسان من توثيقها عن استمرار الاحتلال في سياسته الرامية إلى استهداف البنية الاقتصادية لقطاع غزة، فضلاً عن فرض المنطقة مقيدة الوصول براً. وفي هذا السياق وثق مركز الميزان، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وقوع (261) حدثاً، أسفرت عن إصابة (15) مواطناً بينهم 3 أطفال وسيدتين.

## ثانياً: استهداف المشاركين في التجمعات السلمية

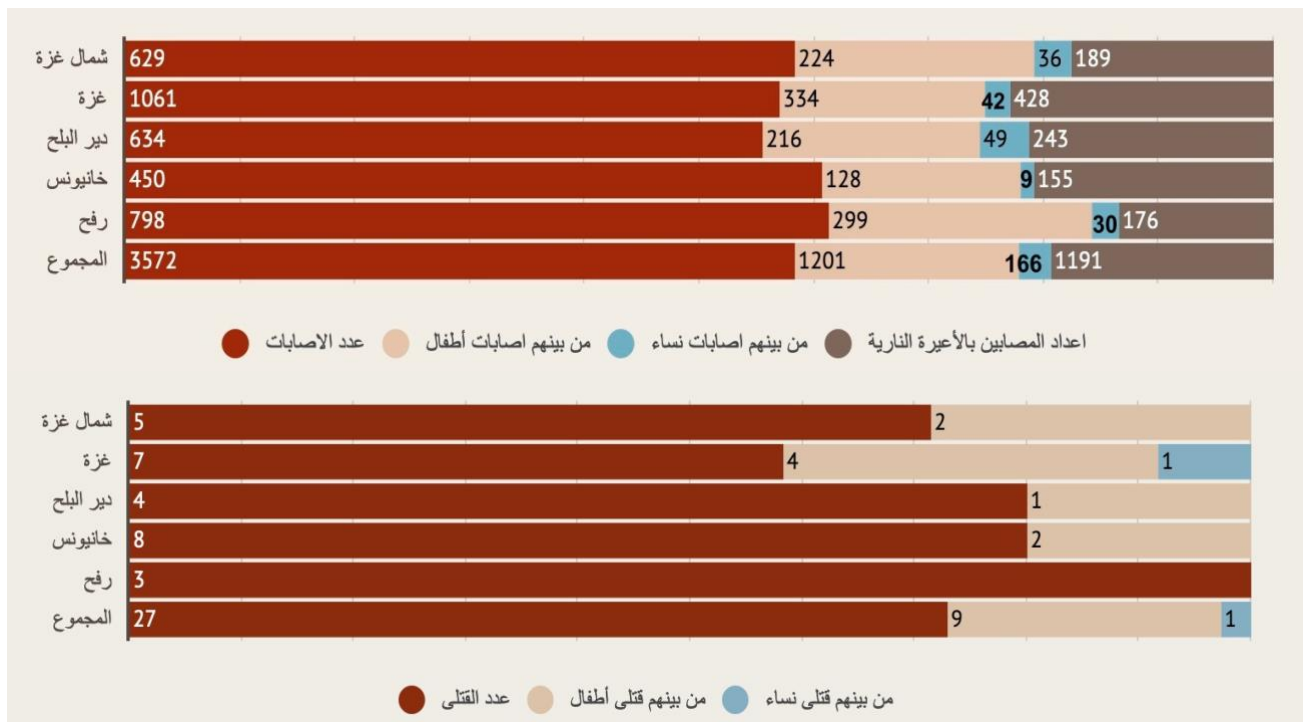
واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، خلال النصف الأول من العام 2019، استهداف التجمعات السلمية الفلسطينية على امتداد السياح الشمالي والشرقي لقطاع غزة، مستخدمة مختلف أنواع الأسلحة الرشاشة والثقيلة وقنابل الغاز المسيل للدموع، وتوقع في صفوفهم القتلى والجرحى.

وتركزت استهدافات قوات الاحتلال في المنطقة مقيدة الوصول، خلال فترة التقرير، تجاه المواطنين المشاركين في مسيرات العودة الكبرى. وتكشف عمليات توثيق مركز الميزان عن تصدّر أرقام القتلى والمصابين في تلك المسيرات جميع أنماط الانتهاكات الأخرى، وهو ما يبيّن أن المسيرات أضحت تشكل هدفاً لجنود الاحتلال.

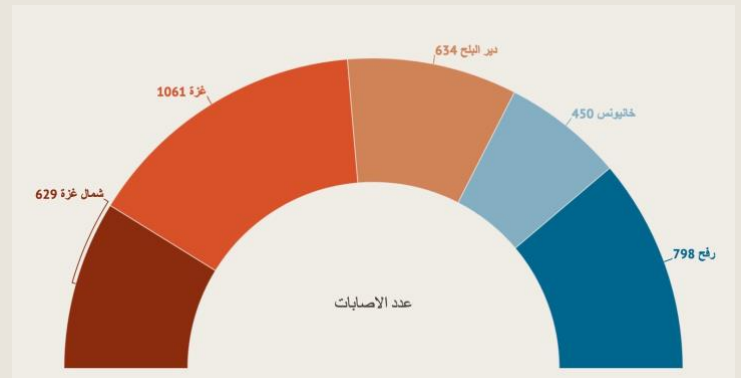
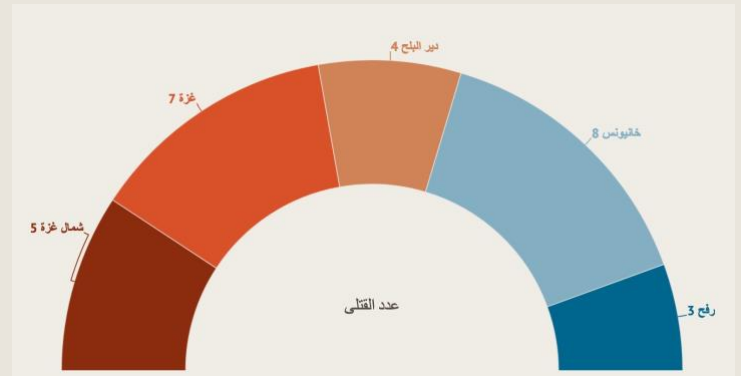
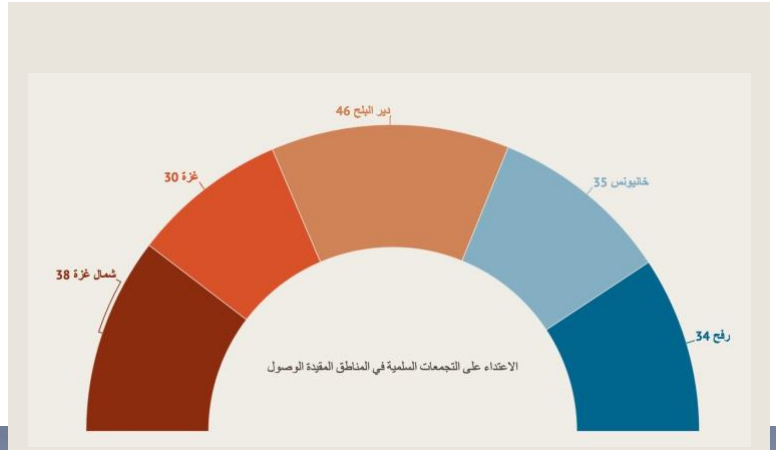
وقد شهدت المناطق الشرقية والشمالية لقطاع غزة، خلال النصف الأول من العام 2019، تواصلًا للمسيرات السلمية التي تنظمها الهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة، والتي انطلقت بتاريخ 2018/3/30. وتطالب هذه المسيرات بتنفيذ القرار الأممي الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194) والخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هجروا منها العام 1948، وتعويضهم؛ وكسر الحصار عن قطاع غزة. غير أن قوات الاحتلال وظفت أكثر أسلحتها قتلاً وإيلاًماً في محاولة منها لفض تلك التجمعات بالقوة.

المحافظة	عدد الحوادث	عدد القتلى	من بينهم قتل أطفال	من بينهم قتل نساء	عدد الاصابات	من بينهم اصابات أطفال	من بينهم اصابات نساء	اعداد المصابين بالأعيرة النارية
شمال غزة	38	5	2	0	629	224	36	189
غزة	30	7	4	1	1061	334	42	428
دير البلح	46	4	1	0	634	216	49	243
خانيونس	35	8	2	0	450	128	9	155
رفح	34	3	0	0	798	299	30	176
المجموع	183	27	9	1	3572	1201	166	1191

توزيع الاعتداء على التجمعات السلمية في المناطق المقيدة الوصول حسب المحافظة



وثق مركز الميزان خلال الفترة التي يغطيها التقرير (183) حادثة استهداف للمسيرات السلمية، أدت إلى مقتل (27) مواطناً، بينهم (9) أطفال، وامرأة واحدة. كما أدت إلى إصابة (3572) مواطناً، بينهم (1201) طفلاً، و(166) امرأة.



## ثالثاً: اعتقال المواطنين الفلسطينيين

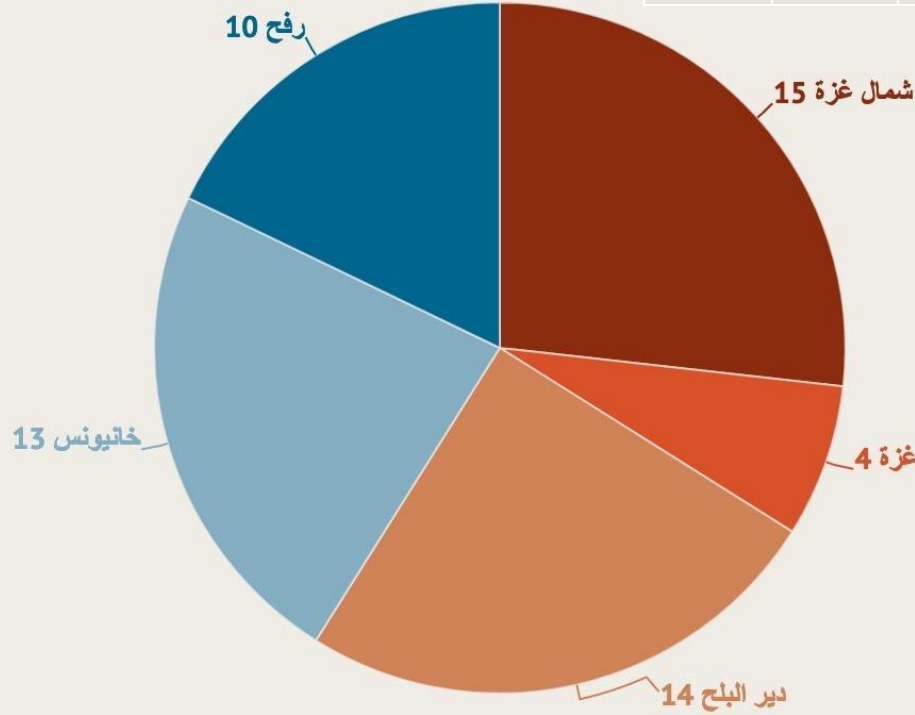
واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال النصف الأول من العام 2019، سياسة الاعتقال التعسفي وانتهاك الحق في الحرية والأمن الشخصيين للمدنيين الفلسطينيين قرب السياج الشرقي والشمالى الفاصل مع قطاع غزة في المنطقة مقيدة الوصول برأ.

وشكلت عمليات الاعتقال نمطاً منظماً ترتكب من خلاله تلك القوات شتى ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية بحق المعتقلين بمن فيهم الأطفال، كخلع الملابس وتقييد الأيدي بالقيود المعدنية والبلاستيكية، وعصب العينين، والضرب المبرح، وإخضاعهم للتحقيق واستخدام الضغط النفسي والجسدي عليهم.

وفي هذا السياق وثق مركز الميزان خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وقوع (30) حادثة اعتقال، أسفرت عن اعتقال (56) مواطناً، من بينهم (15) طفلاً، كما هو موضح في الجدول الآتي:

المحافظة	أعداد الحوادث	أعداد المعتقلين	الأطفال المعتقلين
شمال غزة	12	15	5
غزة	3	4	0
دير البلح	6	14	3
خانيونس	5	13	0
رفح	4	10	7
الإجمالي	30	56	15

توزيع الاعتقالات حسب المحافظة





## رابعاً: التوغلات وتخريب أراضي المواطنين

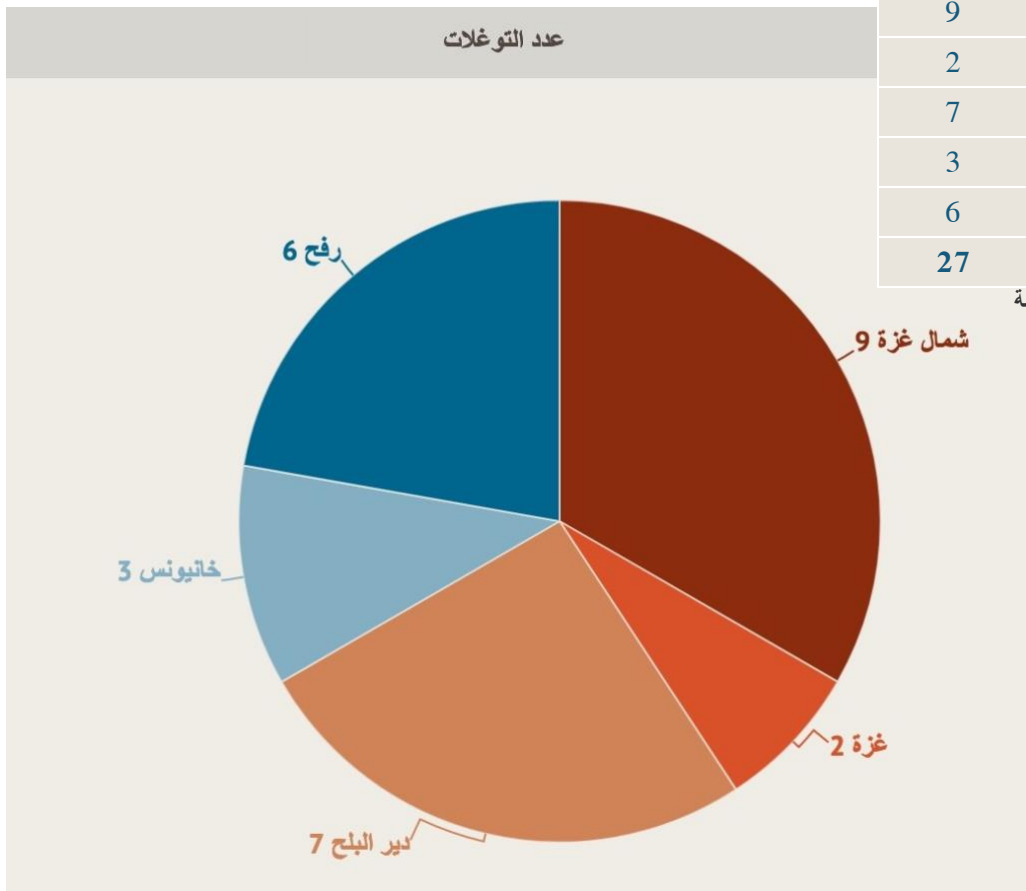
واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال النصف الأول من العام 2019، عمليات التوغل بألياتها العسكرية في المنطقة مقيدة الوصول برأ، انطلاقاً من مواقع تمركزها قرب السياج الشرقي والشمالى الفاصل مع قطاع غزة.

وتشكل عمليات التوغل المتكررة أحد أنماط الانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال في المنطقة مقيدة الوصول. إذ تقوم الآليات العسكرية والجرافات المصاحبة لها بتجريف آلاف الأمتار من أراضي المواطنين الزراعية التي سبق وأن جرّفتها، وذلك بشكل متكرر. ويتصاحب ذلك مع القصف المدفعي وإطلاق النار الكثيف من الأسلحة الرشاشة تجاه السكان المدنيين وممتلكاتهم.

ويتأثر بفعل تلك التوغلات جملة العاملين قرب السياج الفاصل؛ ولا سيما المزارعين، إذ يدفعهم التجريف المتكرر لمزروعاتهم إلى التوقف المؤقت أو الدائم عن العمل. كذلك فقد كشفت متابعات مركز الميزان أن المزارعين تحولوا عن زراعة المزروعات التي تحتاج إلى الرعاية الدائمة، ولجأوا إلى المزروعات التي لا تحتاج إلى الرعاية المتواصلة، والتي تنحصر في الشعير والقمح.

وفي هذا السياق وثق مركز الميزان خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وقوع (27) حادثة توغل، كما هو موضح في الجدول الآتي:

المحافظة	عدد التوغلات
شمال غزة	9
غزة	2
دير البلح	7
خانيونس	3
رفح	6
الإجمالي	27



## الخاتمة

يخلص التقرير إلى أن قوات الاحتلال ترتكب انتهاكات منظمة بحق المواطنين الفلسطينيين عموماً في المناطق مقيدة الوصول برأ، والمشاركين في التظاهرات السلمية، ومختلف العاملين؛ لا سيّما المزارعين، في محاولة منها إلى تدمير بنية الاقتصاد الفلسطيني، وإفقاره، فضلاً عن الاستمرار في فرض منطقة عازلة، في مخالفة صريحة لقواعد القانون الدولي.

ويشير التقرير إلى تواصل تلك الانتهاكات خلال النصف الأول من العام 2019، في المناطق المحاذية للسياج الفاصل. وتؤكد المعطيات التي يوردها التقرير إلى أن جملة الانتهاكات الإسرائيلية المرتكبة، فاقمت من معاناة المدنيين الفلسطينيين في المنطقة مقيدة الوصول برأ، وحرمت مئات العاملين في القطاع الصناعي والزراعي من الانتفاع من منشآتهم، خشية تعرضها للتجريف وتكبدتهم خسائر فادحة. ما دفع الكثير منهم إلى اعتزال المهنة والانضمام إلى صفوف المعطلين عن العمل.

مركز الميزان لحقوق الإنسان إذ يجدد إدانته لاستمرار انتهاكات قوات الاحتلال الرامية إلى فرض منطقة عازلة على طول السياج الشرقي والشمالي مع قطاع غزة، فإنه يحمل تلك القوات المسؤولية القانونية المترتبة على استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية، مؤكداً على أنها ملزمة باحترام مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وإعمالهما بالنسبة لسكان الفلسطينيين.

كما يشجب المركز استمرار صمت المجتمع الدولي أمام الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال، إذ يعتبر غياب دوره الفاعل لا سيما الأطراف الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة، عاملاً مشجعاً لقوات الاحتلال للاستمرار في ارتكاب انتهاكاتها الجسيمة بحق الفلسطينيين، وتزايد حدتها، دونما رادع.

ويدعو المركز المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية وتوفير الحماية الدولية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتفعيل أدوات المحاسبة القانونية، وملاحقة ومعاقبة مرتكبي الجرائم.

انتهى

مركز الميزان لحقوق الإنسان  
[www.mezan.org](http://www.mezan.org)  
[info@mezan.org](mailto:info@mezan.org) +972 8 2820442

